مجلة البحوث القانونية والاقتصادية
JOURNAL OF LEGAL AND ECONOMIC RESEARCH
المجلد: 9 العدد: 3 الشهر 9 السنة: 2026
ص.ص 779 - 817

اللبرالية والأمن في العلاقات الدولية: مقاربة نظرية

Liberalism and Security in International Relations: A Theoretical Approach

زكرياء بن زاوي[1]
جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر
z.benzaoui@lagh-univ.dz
التحولات الإستراتيجية والجيو إقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط

يوسف شويحة
جامعة عمار ثليجي، الأغواط- الجزائر
y.chouiha@lagh-univ.dz
التحولات الإستراتيجية والجيو إقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط

تاريخ الاستلام: 17-08-2026	تاريخ القبول للنشر: 28-08-2026

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة إستكشاف مضامين المنظور اللبرالي في العلاقات الدولية وكيفية بحثه وتفسيره لموضوع الأمن إنطلاقا من نظرته التفاؤلية لاسيما الطبيعة الخيرة للأفراد وتركيزه على أهمية التعاون الدولي في ظل تنامي الإعتماد المتبادل ودور المؤسسات الدولية والإقليمية في تحقيق الأمن وتعزيز الإستقرار، وإستنادا على النظرة اللبرالية للتعاون الدولي بإعتباره الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية والنزاعات والحروب هي الإستثناء، تحاول هذه الدراسة رصد أبرز نقاط التوافق والإختلاف بين أسس نظامي الأمن الجماعي وتوازن القوى وصولا عند إستنتاج علاقة الإرتباط بين اللبرالية والتطبيع بعد التطرق لحجج الإتجاه المؤسساتي وكذا لمقاربة السلام الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: اللبرالية،الإعتماد المتبادل، السلام الديمقراطي، الأمن، العلاقات الدولية.

Abstract:

This study aims to explore the contents of the liberal perspective in international relations and how it examines and interprets the issue of security، based on its optimistic view، particularly the good nature of individuals، and its emphasis on the importance of international cooperation in light of growing interdependence، as well as the role of international and regional institutions in achieving security and enhancing stability. Drawing on the liberal view of

[1] زكرياء بن زاوي

international cooperation as the natural state of international relations، with conflicts and wars being the exception، this study attempts to identify the most prominent points of convergence and divergence between the foundations of the collective security system and the balance of power، ultimately arriving at the conclusion of the correlation between liberalism and normalization، after addressing the arguments of the institutionalist approach as well as the democratic peace thesis.
Keywords: Liberalism، Interdependence، Democratic Peace، Security، International Relations.

مقدمة:

يعد الأمن الغاية القصوى التي تسعى الدول إلى تحقيقها، الأمر الذي أضفى على الظاهرة الأمنية أهمية بالغة جعلت من الدراسات الأمنية أحد أكثر الحقول المعرفية حيوية وازدهارا في الوقت الراهن. غير أن الأمن لا يقتصر في مضمونه على الدول وحدها، بل يمتد ليرتبط أساسا بالأفراد والشعوب أيضا. بيد أن هيمنة الإتجاه العقلاني على الفكر الأكاديمي في حقل العلاقات الدولية لفترة طويلة جعلت تصوره للحياة الدولية، ومن ثم للأمن، هو التصور السائد، إذ أعتبر الأمن الهدف الأسمى الذي تنشده الدول.

وإنطلاقا من هذا الحماس للدفاع عن فكرة حصر الأمن ضمن اهتمامات الدولة وصلاحياتها دون سواها، يتبنى الواقعيون موقفا ضيقا يستند إلى مفهوم الأمن القومي، الذي يجعل من الدولة الوحدة الأساسية للتحليل ومحور أي سياسة أمنية، مع حصر مصادر التهديد في البعد العسكري المحض، ولا سيما التهديدات الخارجية منه.

في المقابل، تأتي الطروحات الليبرالية - على تعدد صورها - مخالفة للطرح الواقعي، خاصة فيما يتعلق بتفسير حالة الطبيعة ومسببات الأمن، انطلاقا من نظرتهم التفاؤلية إلى الطبيعة الخيرة للإنسان، هذه الطبيعة التي تفضي -من وجهة نظرهم- إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ومن ثم، إتسم الموقف الليبرالي من الأمن بطابع توسعي إلى حد ما؛ إذ لا يقتصر الاهتمام على البعد العسكري الصرف، بل يضيف الليبراليون إليه قطاعات جديدة تشمل المسائل الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، باعتبارها أبعادا أساسية

للاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات الاعتماد المتبادل، فضلا عن الدور المتزايد الذي تضطلع به المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن والاستقرار، دون إغفال الاهتمام بمتغير الديمقراطية وعلاقته بالسلم.

تحاول هذه الدراسة إستكشاف مضامين المنظور اللبرالي في العلاقات الدولية ومنطلقاته الأساسية في تفسير الأمن بالتركيز على إشكالية مركزية معبر عنها من خلال التساؤل التالي: هل تحقيق الأمن في العلاقات الدولية مرهون بالتعاون بين الدول الديمقراطية أم بدور المؤسسات الدولية؟

تحاط الإشكالية الرئيسية بتساؤلات فرعية:

- أسس وإفتراضات اللبرالية الدولية؟
- المنطلقات اللبرالية في تفسير الأمن؟

تناقش الإشكالية على ضوء الفرضية التي مفادها أنه بالرغم من أهمية التعاون في تحقيق الأمن، إلا أن سياسات القوة والمصلحة هما من يحددان الصديق من العدو في العلاقات الدولية.

فرضت طبيعة الموضوع إعتماد منهجية تحليل يتم من خلالها توظيف المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره أسلوبا بحثيا يدرس الظواهر كما هي في الواقع، سيما وأنه يعمد على وصفها وصفا دقيقا ومن ثم يحللها ويفسرها لإستخراج دلالات وفهم الأسباب للوصول إلى إستنتاجات تساهم في فهم الواقع وتوجيهه.

تعتمد الدراسة على هيكلية بحثية من شأنها الإجابة على الإشكالية المركزية تتحدد من خلال عنصرين أساسيين؛ الأول تطرق للمنظور اللبرالي في العلاقات الدولية إنطلاقا من التعريف، الجذور التاريخية، العناصر والإفتراضات، وكذا الإتجاهات التنظيرية، فيما عالج الثاني كيفية بحث وتفسير اللبرالية للأمن، بالتركيز على فكرة الأمن الجماعي، مرورا بالحجج المؤسساتية فمقاربة السلام الديمقراطي.

1- المنظور اللبرالي في العلاقات الدولية

يتناول هذا العنصر -إنطلاقا من عملية التأصيل المفاهيمي- الجذور التاريخية للفكر الليبرالي، لا سيما وأن النظرية الليبرالية تمثل حصيلة تراكمية لجملة من

الأفكار المتباينة، تتقاطع فيها وتتفاعل عبرها تيارات فلسفية متعددة، كالفلسفة الوضعية والبراغماتية والوجودية (سبيلا والهرموزي، 2017، الصفحات 508–549) أسهمت في بلورة مضامينها. وعلى إعتبار أن الليبرالية تعد من أقدم النظريات التي ولجت حقل العلاقات الدولية متمثلة في صورتها المثالية (Idealism)، فإن هذا العنصر يتطرق أيضا إلى الأسس والافتراضات التي تقوم عليها الليبرالية الدولية، فضلا عن إستعراض أبرز الإتجاهات التنظيرية المنبثقة عنها.

1.1- تعريف اللبرالية (Liberalism)

اللبرالية مفهوم أو مصطلح أجنبي معرب يكتب باللغة الإنجليزية (Liberalism) وبالفرنسية (Libéralisme)، ويرجع إشتقاقها في اللغة الإنجليزية إلى "Freedom" أو "Liberty"بمعنى؛ الحرية، أما جذورها الإيتيمولوجية فتعود إلى اللفظ اللاتيني (Libralis) الذي يعني؛ الشخص الكريم، النبيل والحر، وحتى نهاية القرن الثامن عشر (18) لم يكن لفظ اللبرالية متداولا بل كانت الكلمة الشائعة هي (Liberal) بمدلول؛ الشخص المتحرر فكريا، إلا أن اللبرالية كلفظ ظهر في نهاية القرن التاسع عشر (19) معبرا عن رؤية مذهبية لها أساسها الفكري والنظري في شقيه؛ السياسي والإقتصادي (طالب، 2020، صفحة 41).

تعرف اللبرالية على أنها المذهب السياسي-الإقتصادي والإجتماعي الذي يقوم في جوهره على حماية وتعزيز وسمو حرية الفرد المقرونة بالمسؤولية (سبيلا والهرموزي، 2017، صفحة 412)، أو يمكن القول بأنها فلسفة فكرية تقوم على الحرية المطلقة التي لا يجوز أن تقيد إلا في حالة إلحاق الضرر بالآخرين، وتستند على أربعة مبادئ أساسية هي (بن نهار، 2016، صفحة 46):

- مركزية الفرد؛ أي أن الفرد هو المحور وليس المجتمع أو الدولة، وعلى هذا الأساس توصف اللبرالية بالمذهب الذري مقاربة بوصف الأفراد كذرات متنافرة.
- الفرد في الأصل تصرفه عقلاني؛ فلا يحتاج إلى وصاية على سلوكه حتى وإن كان سلوكه خاطئا، ما يجعل للفرد الحق في ممارسة الخطأ والإستفادة منه.

- محدودية سلطة الدولة؛ فالسياسة فن صنعه الإنسان والدولة ليست أمرا طبيعيا وإن كانت أمرا ضروريا (مل، 1996، صفحة 8) وعلى هذا الأساس تقتصر وظيفة الدولة في الحماية والحراسة دون إملاء ما يجب وما لا يجب فعله.
- الحرية الإقتصادية أهم من المساواة الاقتصادية؛ فلا يجوز للدولة التدخل لخلق المساواة الإقتصادية بين الأفراد كما تفعل الإشتراكية بل يجب عليها ترك الفرص متساوية أمام الجميع من خلال منح الحرية الكاملة في التعامل مع السوق.

وبالتالي؛ وعلى نقيض الواقعية، تركز اللبرالية على مفهوم الحرية التي تجد جذورها في طبيعة الإنسان الخيرة والمسالمة الرافضة للعنف والمنحازة للتعاون وتقاسم المصالح، ما يجعل الحرية بمثابة القاعدة التي يستند عليها في تحليل العلاقات بين الأفراد والمجموعات والدول إنطلاقا من فكرة الحالة الطبيعية للمجتمع المتصفة بحالة الوئام بين الأفراد.

ولأن المنافسة بين الأفراد تعني؛ تبادل المصالح وليس الصراع عليها، يفترض أرسطو بأن الإنسان كما هو حيوان إجتماعي فهو أيضا حيوان سياسي (عبد الوهاب، 2015، صفحة 240)، ومن ثم فالفرد الحر هو ذاك الذي يتمتع بإستقلالية وعقلانية ويتقاسم مع الآخرين معطيات القانون الطبيعي بإعتباره القانون الأسمى في المجتمع، ما يعنى أن الفرد في بحثه عن إشباع حاجياته وبصورة غير شعورية يقوم بإشباع حاجات الآخرين في نفس الوقت، فتقود هذه الوضعية إلى التوازن والتقدم داخل المجتمع متجاوزة بذلك إحتمالات سيطرة الأنانية التي تؤدي إلى حالة الفوضى.

2.1- الجذور التاريخية للفكر اللبرالي

يعود تاريخ نشأة الليبرالية إلى كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتبط تطورها تاريخيا بالفترة الممتدة بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، على يد مجموعة من المفكرين والفلاسفة، من أمثال الفرنسي فولتير (Voltaire) الذي ناهض التعصب والخرافة، ونظيره دينيس ديدرو (Denis

(Diderotالذي آمن بقيمة المعرفة وضرورة الإصلاح الاجتماعي، والألماني إيمانويل كانط (Emmanuel Kant) الذي دعا إلى إعلاء شأن العلم والعقل، مفضلا فكرة المواطنة العالمية، فضلا عن تأكيده أن الأنظمة الديمقراطية أكثر ميلا إلى السلم مقارنة بالحكومات المطلقة (Bevir، 2010، page 1473) .

أما الليبراليون الإنجليز فيمثلهم الفيلسوف جون لوك (John Locke) الذي ذهب إلى أن للأفراد حقوقا ثابتة وطبيعية، إلى جانب السياسي جون برايت (John Bright)والمصلح ريتشارد كوبدن (Richard Cobden) اللذين ناضلا من أجل حرية التجارة. في حين ذهب جون ستيوارت مل (John Stuart Mill) إلى أن التعليم كفيل بإنهاء الحرب، باعتباره وسيلة لمكافحة الجهل الذي يعد السبب الرئيسي لعدم إدراك الإنسان للانسجام القائم بين المصالح (براون، 2004، صفحة 26)، ومن جهته، دافع آدم سميث (Adam Smith) عن حرية التجارة، فضلا عن معارضته لنظام الرق (عديلة، 2014، الصفحات 149-150).

في المقابل، ارتبط التفكير الليبرالي في مجال العلاقات الدولية بمختلف خطط السلام التي أفصح عنها العديد من الفلاسفة ورجال الدين منذ مطلع القرن السادس عشر، وذلك في سياق رفضهم للفكرة القائلة بأن الصراع يمثل وضعا طبيعيا للعلاقات الدولية، لا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال سياسات توازن القوى(Balance of Power) ، وهو ما ذهب إليه إراسموس (Erasmus) حين دعا إلى تجنب الحرب - باعتبارها أمرا غير محتمل - من خلال تكريسه للمفهوم الليبرالي للسلم (مصباح، 2009، صفحة 81).

وينظر إلى محاولة ويليام بن (William Penn) لوضع إطارا للتعاون بين الدول ينبذ الخلافات والحروب من أبرز المساهمات (بيلس و سميث، 2004، صفحة 317)، ويتجلى ذلك من خلال دعوته في بداية القرن السابع عشر (17) إلى إقامة تنظيم دولي - إنشاء برلمان أوروبي- (زاقود، (ب.س.)، صفحة 17) بهدف حفظ السلام وتشجيع التعاون بين الدول، مضيفا إلى ما سبق هدفا يتضمن تحقيق الإخاء والحب المتبادل بين كافة الشعوب، ويتم ذلك بالإعتماد على آليات على غرار

منع التنافس على التسلح دون المساس بأن المنع لا يجب أن يكون ماسا بالشؤون الداخلية للدولة أو متعارض مع سيادتها أو مضرا بإقتصادياتها.

غير أنه من الضروري التنويه إلى أن جذور الفكر الليبرالي تمتد إلى تفاؤلية الحركة التنويرية في القرن الثامن عشر، وكذا الليبرالية الاقتصادية والسياسية في القرن التاسع عشر، فضلا عن المثالية الويلسونية في القرن العشرين. وترجع مساهمة الحركة التنويرية في تشكيل الفكر الليبرالي بدورها إلى الفكرة الإغريقية التي تنظر إلى الأفراد بوصفهم كائنات عقلانية قادرة على فهم القوانين الكونية التي تحكم كلا من الطبيعة والمجتمع البشر(Mingst & Arreguín-Toft، 2017، page 83)، الأمر الذي يعني إمتلاكهم القدرة على تطوير ظروفهم وتحسين أوضاعهم عبر إرساء مجتمع تسوده العدالة (امنغست وإيريغوين، 2013، صفحة 121).

وعلى هذا الأساس، إستمد الليبراليون من العقلانية التنويرية إيمانهم الراسخ بفكرة التقدم، ونظرتها التفاؤلية إلى الطبيعة الإنسانية، وحاولوا ترجمة ذلك في الواقع السياسي والاقتصادي للمجتمعات الإنسانية، ولا سيما الأوروبية منها، من خلال بناء نظم اقتصادية وسياسية ترتكز على مفاهيم كالحرية ومحورية الإنسان، باعتباره محركا وغاية للوجود كله، وهو ما ينبثق عن الثقة في قدرته على التحكم في مصيره وصنع مستقبله. ويمكن رد أصول الليبرالية إلى المفكرين التالية أسماؤهم (جوانيتا وستش، 2016، الصفحات 93-96):

- جون لوك (John Locke) والقانون الأخلاقي في حالة الطبيعة: يذهب جون لوك (John Locke) إلى أن قانون الطبيعة - وهو القانون الأخلاقي - وجد قبل السياسة بوصفه معطى إلهيا، الأمر الذي يجعل الناس جميعا متساوين، بمعنى أن الحقوق الطبيعية أسمى وأسبق من المبادئ التي تحكم السياسة، بل ويتعين على هذه الأخيرة أن تتوافق وتنسجم مع تلك الحقوق. فالحق الطبيعي إذا حق مطلق، وهو الذي ينشئ الضرورة السياسية.

وفي تصور لوك، ترتبط حالة الطبيعة بقانون يحكمها، وهي وإن ظلت تتسم بالفوضى، إلا أنها ليست فوضى بالمعنى الذي يقتل فيه الإنسان أخاه الإنسان،

ذلك أنها تبقى مرتبطة على الدوام بما يفكر فيه الإنسان باعتباره من القواعد الأخلاقية. وهذا ما جعل المنظرين الليبراليين يعتبرون الفرد الوحدة الأساسية للتحليل، وأن الدولة إنما وجدت لخدمته، من خلال الحفاظ على استقرار البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبرالي.

- جيريمي بنتام (Jeremy Bentham) والقانون الدولي: يعد بنتام (Bentham) أحد أبرز رواد المدرسة الفلسفية المعروفة بـ"النفعية(Utilitarianism) "، والتي يذهب أصحابها إلى أنه ينبغي أن تستند أحكامنا السياسية إلى ما يمكن قياسه فعليا. فمفهوم الفائدة أو المنفعة (Utility) يمنح -في نظر بنتام- معنى ومحتوى لمقولات من قبيل الجيد والسيء، والصواب والخطأ. ويذهب إلى أنه في حين تعد الدول ضرورة حيوية يمكن من خلالها تعزيز منفعة الفرد، فإن مشروع بناء القانون الدولي يستلزم منها التضحية ببعض مصالحها الوطنية، تحقيقا للمصلحة العامة التي تكفل السعادة لجميع الأمم.

- إيمانويل كانط (Emmanuel Kant) والفيدرالية العامة: يرى كانط (Kant) أن من واجبنا أن ننظر إلى الكائنات الإنسانية بوصفها فاعلين (Agents) أخلاقيين مستقلين، الأمر الذي يدفع الإنسان إلى التصرف وفق منطق أخلاقي، ذلك أن الدافع إلى هذا السلوك واجب أخلاقي وليس المنفعة. وبناء على ذلك، يتعين بناء الحياة السياسية والاجتماعية - بما في ذلك السياسة الدولية - على النحو الذي يوفر الشروط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ومن هذا المنطلق، سعى كانط إلى إيجاد حل سياسي للخروج من حالة الفوضى التي تطبع عالم الدول، فقدم فكرة الكوسموبوليتانية أو المواطنة العالمية ببعديها المعياري والوظيفي (أودار، 2020، الصفحات 486-488). وانطلق في ذلك من ضرورة إحترام استقلالية الآخرين، معتبرا أن الإخلال بهذا المبدأ يشكل مصدرا مباشرا للنزاع؛ ذلك أن الأسباب الأولية للنزاع تكمن، في نظره، في حالة اللااستقرار واللاعدالة السائدة في حالة الطبيعة، وأن تحقيق السلم يعني، ببساطة، تجاوز حالة الطبيعة هذه.

لكن على عكس الواقعيين -كهوبز مثلا- الذين يرون في حالة الطبيعة الأولية أبدية، الملاحظ بأن كانط يحذوه الأمل في تغييرها إعتمادا على قدرة العقل على أن يقود البشرية دائما نحو الأفضل، وهذا في الحقيقة ما يجعل اللبراليين متفائلين والواقعيين متشائمين (عديلة، 2014، صفحة 152)، ويمكن تلخيص ما سبق من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01) يوضح أهم أفكار كل من جون لوك، جيريمي بانتام، إيمانويل كانط

الفيلسوف	أهم مؤلفاته	المذهب	أهم الأفكار التي قدمها
جون لوك (1704-1632)	رسالتان في الحكومة (1688)	القانون الطبيعي	الحقوق الاقتصادية الحقوق الإنسانية
جيريمي بانتام (1832-1748)	مقدمة في مبادئ وأخلاقيات التشريع (1789) مبادئ القانون الدولي (1789)	النفعية	القانون الدولي
إيمانويل كانط (1804-1724)	من أجل سلام دائم (1795) أساس ميتافيزيقا الأخلاق (1785)	المثالية الترانسندالية، الواجب المطلق	الكوسموبوليتانية، فيدرالية الدول الجمهورية

المصدر: (جوانيتا وستش، 2016، صفحة 98)

بالمقابل، يشرح رينهارد مايزر (Reinhard Meyers) الجذور الفكرية والفلسفية للبرالية إنطلاقا من الشكل التالي:

شكل رقم (01) يوضح الجذور الفكرية والفلسفية للبرالية عند رينهارد مايزر (Reinhard Meyers)

الإقتصاد الطبيعي	الكالفينية	نظريات الحقوق الطبيعية	الثورة العلمية
- تنتج المنافع والخدمات أساسا من أجل التبادل السوقي.	- تكريس قيمة العمل التي تمجد سعي الأفراد نحو	- يمثل القانون الطبيعي للبشر تشريعا مثاليا صادرا عن	- التمييز الواضح بين الواقع والمنظور (رؤية الواقع)، من

- يمثل السوق مسارا دائريا يقوم على تفاعل الإيرادات والنفقات. - تخضع الظاهرة الاجتماعية لقوانين طبيعية مستقلة عن إرادة الإنسان وقصده. - يعد النظام الاقتصادي العالمي نظاما تلقائيا يعمل من خلال آليات السوق. - لا تحدد بنية الطبقات في المجتمع بمصطلحات الوضع التقليدي، بل من خلال صفات أو أنماط اقتصادية. - تبرز في هذا السياق فكرة الفائض الاقتصادي، ويختزل هذا التصور في القاعدة الشهيرة: "دعه يعمل، دعه يمر"	تحقيق الثروة المادية. - تعد صفات الجد والكد، والاقتصاد والتقشف، والحسابات العقلانية من سمات الفردانية التملّكية. - يتعاظم ربح الفرد كلما تحرر من رقابة الدولة.	الجماعات الطبيعية (أي حكومة حرة وأفراد متساوون)، يحترم الإرادة السامية والقوى الغيبية للطبيعة. - الإنسان كائن عقلاني، وقدرته على التفكير العقلاني تمكنه من إدراك منفعته، ضمن إطار يتسم بالصلاحية الدائمة لمعايير الحقوق الطبيعية، وبالحاجة إلى ممارسة التعاطف مع الآخرين. - يخضع تطور العوالم الطبيعية والاجتماعية لسلطان العقل.	خلال منظور رياضي لعالم موضوعي. - السعي إلى تفسير آلية عمل العالم، مع تفضيل التحليل التحليلي- التركيبي على حساب التفكير الغائي. - اعتبار الخبرة والتفكير الدقيق المستندين إلى الشاهد أو الدليل الإمبريقي المعيار الوحيد للحقيقة..

بناء نموذج إقتصادي	الفضائل الاقتصادية للمجتمع المتكسب	تعظيم المنفعة	التقليد العقلاني



الإقتصاد الكلاسيكي:

- الإشكالية الرئيسية: كيف يمكن لآلية السوق أن تعمل كأسلوب للتنظيم، وكوسيلة تترابط من خلالها الأنشطة المختلفة للأفراد المنتجين.
- حرية اقتصاد السوق على المستوى الداخلي، وحرية التجارة على المستوى الدولي.
- التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل.
- القيمة الإيجابية التي تكتسبها التجارة في مجملها.

ويقوم هذا التصور على أساس أن نظام الاقتصاد الطبيعي الذي يحكم العلاقات بين الدول لا يختلف عن ذلك الذي يحكم العلاقات بين الأفراد، بمعنى أن انسجام المصالح القائم بين الدول لا يقل عن ذلك القائم بين الأفراد.

- وحدة الطبيعة والعقل.
- وحدة الأخلاق والوسائل.
- وحدة المصلحة الخاصة والعامة.

تطور تراكمي للمعرفة حول العالم الطبيعي والإجتماعي يسمح بإمكانية تحقيق شروط مادية لحياة الإنسان.

فكرة إنسجام المصالح

فكرة التقدم أو التطور

نظام إجتماعي متكامل مع توازن في عناصره

التنوير الأسكتلندي:

يتمثل هدفه في تطبيق المبادئ الفلسفية - التي تفضل بلورتها عبر توظيف المنهج العلمي النيوتني على مجال السلوك الإنساني، في إطار تراث الفلسفة الأخلاقية.

إن البشر هم أنفسهم في كل الأزمنة والأمكنة، والتاريخ يعلّمنا أنه لا جديد ولا غريب في هذا الشأن. ويكمن

السلوك الإنساني محكوم بقوانين مماثلة لقوانين الطبيعة

اللبرالية الدولية

Source:
(Reinhard Meyers، n.a.، pp. 28–29)

3.1-عناصر وإفتراضات اللبرالية الدولية

يرى كل من زاتشر (Zacher) وماثيو (Mathew) أن الليبرالية في العلاقات الدولية تتضمن العناصر التالية (عديلة، 2014، صفحة 153):

- تقدمية؛ ذلك أن الليبراليين يعتقدون أنه متى سادت أفكارهم في العلاقات الدولية، فإنها ستفضي تدريجيا إلى تشجيع الحقوق الإنسانية والارتقاء بها، من خلال تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق السلام والازدهار والعدالة.
- تعاونية؛ ذلك أن تحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية الإنسانية يزيد من إمكانية التعاون بين الدول والفاعلين الدوليين الآخرين، إذ لا يمكن، دون هذا التعاون، تحقيق الفائدة المرجوة من التفاعل، والاعتماد المتبادل، وبلوغ السلام، والرفاهية، والعدالة.
- حداثية؛ ذلك أن الليبراليين يعتقدون أن العلاقات الدولية قد تحولت بفعل عوامل عديدة أسهمت في تحديث العالم، من قبيل الديمقراطية الليبرالية، والاعتماد المتبادل بين الدول، والتقدم المعرفي (العلمي)، والمؤسسات الدولية، والتكامل الاجتماعي الدولي بين الأفراد والجماعات.

وبالتالي؛ يهدف مشروع النزعة الدولية اللبرالية إلى تحويل العلاقات الدولية بحيث تنسجم مع نماذج السلام والحرية والرخاء التي يزعم أنه يتمتع بها في الديمقراطيات اللبرالية الدستورية مثل: الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية (غريفيتس، 2008، صفحة 183)، من جهته لم يفصل تيموثي دن (Timothy Dunne) بين النظرية اللبرالية الدولية وتلك التي تعالج الشؤون المحلية ما جعله يقدم أهم مرتكزات التفكير اللبرالي الدولي في الآتي (عديلة، 2014، الصفحات 153–154):

- سيادة السلم بين الدول الديمقراطية.
- وجود علاقة إيجابية بين التجارة الحرة والسلم.
- تحقق الانسجام في المصالح بين الأفراد.

- أهمية إنشاء مؤسسات دولية، بل وحتى حكومة عالمية في نظر بعض المثاليين.

- الآثار السلمية المترتبة عن عمليتي التكامل الدولي والاعتماد المتبادل.

أما تشارلز كيغلي (Charles W. Kegley) فقد إفترض بأن وجود مجتمع دولي أمر مسلم به وحيوي لتفسير التعاون في عالم مابعد الحرب الباردة، ويأتي هذا في سياق دعوته لإعادة مراجعة الواقعية التقليدية أو إعادة بنائها إنطلاقا من سببين رئيسيين: الأول؛ يعتبر فيه بأن الواقعية التقليدية غير مكتملة لأنها لا تستطيع تفسير التعاون بين الدول في مرحلة مابعد الحرب الباردة تفسيرا مرضيا، والثاني؛ يدعو من خلاله إلى الرجوع إلى المثالية أو اللبرالية الولسونية بإعتبارها تقليدا قائما في النظرية الدولية وفي مقدورها تفسير هذا التعاون بشكل أفضل (Cynthia Weber،2020، page 42) ، يوضح الجدول الموالي –من وجهة نظر كيغلي- الحدود التفسيرية للنظرية الواقعية:

جدول رقم (02) يوضح الحدود التفسيرية للنظرية الواقعية من وجهة نظر كيغلي

يمكن للواقعية أن تفسر	لا يمكن للواقعية أن تفسر
الأنشطة الصراعية في الحرب الباردة بين الدول القومية ذات السيادة، مثل: الشغف بالسلطة، النهم إلى التوسع الإمبراطوري، الصراع على الهيمنة، سباق التسلح بين القوى العظمى، الهوس بالأمن القومي.	حقائق التعاون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بين الدول القومية ذات السيادة، مثل: مسيرة الديمقراطية، زيادة اتفاقيات التجارة الحرة الليبرالية، الدور المتجدد للأمم المتحدة، إنتشار إتفاقيات الحد من التسلح، الإنسانية الدولية.

Source: (Cynthia Weber، 2020، page. 42)

وتأسيسا لما سبق، قام كيغلي (Kegley) بتلخيص الإفتراضات الأساسية للنظرية اللبرالية على النحو التالي(Cynthia Weber، 2020، page 43):

- الطبيعة الإنسانية خيرة في جوهرها، والأفراد قادرون على مساعدة بعضهم بعضا والتعايش فيما بينهم.

- يجعل اهتمام الإنسان برفاهية الآخرين من التقدم أمرا ممكن التحقق.

- لا يعد السلوك الإنساني السيئ صفة أصيلة أو طبيعية في الإنسان، بل هو نتاج المؤسسات والظروف السيئة التي تدفعه إلى التصرف بأنانية وإلحاق الأذى بالآخرين.

- ليست الحرب أمرا حتميا، إذ يمكن الحيلولة دون تكرارها من خلال القضاء على الظروف التي أفرزتها.

- تعد الحروب وعدم المساواة من المشكلات الدولية التي تستلزم جهودا جماعية ومتعددة الأطراف من أجل إزالتها.

- يمكن للمؤسسات الدولية أن تسهم بفعالية في الحد من الآثار السلبية - أي احتمال نشوب الحروب - الناجمة عن حالة الفوضى السائدة في المجتمع الدولي.

وفي محاولة لقراءة المبادئ الست السابقة، يتضح أن حركة التنظير اللبرالي تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة فالدولي، وهي نفس مستويات التحليل التي حددها كينث والتز (Kenneth Waltz) في كتابه "الإنسان، الدولة، والحرب"، لكن مع الإقرار بأن لكليهما طريقتان مختلفتان في التفكير بشأن هذه الصور الثلاث وبالأخص في الصورة الثالثة -المستوى الدولي- (Cynthia Weber، 2020، page 43) ، يشرح الجدول الموالي أوجه الإختلاف بين كيغلي (Kegley) ووالتز (Waltz)في توصيف السياسة الدولية :

جدول رقم (03) إختلاف كيغلي عن والتز في توصيف السياسة الدولية

تشارلز كيغلي (Charles W. Kegley)	كينث والتز (Kenneth Waltz)
يمكن إعادة تنظيم السياسة الدولية حول المجتمع الدولي بدلا من الفوضى الدولية، مما يحتمل أن يتم القضاء على مشاكل مثل الحرب والصراع، دون استبدال الفوضى الدولية بهرمية دولية (حكومة عالمية).	السياسة الدولية فوضوية، والفوضى هي السبب المؤدي للحرب. وبالتالي، فإن الحرب والصراع يقعان في النهاية على المستوى الدولي، ولا يمكن القضاء عليهما لأن الفوضى لا يمكن القضاء عليها.

Source:(Cynthia Weber، 2020، page 44)

يستنتج مما سبق بأن نظرة اللبرالية للسياسة العالمية تتميز بإعتمادها مأمورية أكثر إتساعا من حيث وحدات ومستويات التحليل، وهو المنطق الذي دفع بكيغلي لإضافة مبدأ مثالي آخر مرتبط بفترة ما بعد الحرب الباردة، فالهدف هنا يكمن في إعادة تنظيم المجتمع الدولي والقضاء على حالة الفوضى التي تجعل مشاكل مثل الحرب محتملة، وهو –بحسب كيغلي- هدف واقعي سيما وأن التاريخ يشير إلى أن التغير العالمي والتعاون ليسا ممكنين فحسب، بل هما سائدان تجريبيا وعلى نطاق واسع(Cynthia Weber، 2020، page 44) .

وفي خضم هذه التجاذبات، تبني اللبرالية تصورها للسياسة العالمية بإعتبارها تقليدا في السياسة الدولية على أربع إفتراضات أساسية هي (قسوم، 2018، صفحات 87–85):

- الفاعلون من غير الدول وحدات مهمة في السياسة العالمية؛ فالدولة ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولي، بل ثمة فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها، بحيث يوازي تأثيرها في الأمن تأثير الدولة أو يفوقه. وفي هذا الصدد، يؤكد كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) أن هناك قرارات وسلوكيات لجهات أخرى يمكن أن تؤثر في قضايا العلاقات الدولية بالقدر ذاته الذي تؤثر به الدولة القومية، تماشيا مع بروز قوى وجهات أخرى تسهم في تنظيم العلاقات بشكل مواز للدول، ضمن ما اصطلحا عليه بعملية الاعتماد المتبادل المعقد(Complex Interdependence) .

- الدولة ليست فاعلا وحدويا، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة؛ إذ إن الفواعل المهمة في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة المنتظمة سعيا وراء ترقية مصالحها الذاتية. وعليه، لا تعدو الدولة كونها مؤسسة تعكس الاختلاف والتنافس بين القوى الاجتماعية من أفراد وجماعات ضمن المجتمع المدني، وهو ما يترجم في صورة سياسة الدولة .(State Policy) ومن ثم، فإن اعتبارها فاعلا وحدويا يمثل اختزالا

لتعددية الفواعل الأخرى المكونة للوحدة - أي الدولة - وتجاهلا للتفاعلات القائمة بينها، بل ولتأثير الأفكار والقيم، وحتى المنظمات الدولية والرأي العام.

- يتحدى الليبراليون الافتراض الواقعي القائم على اعتبار الدولة فاعلا عقلانيا؛ ذلك أن النظرة التجزيئية للدولة توحي بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية لن تؤدي دائما إلى اتباع مسار عقلاني في صنع القرار، الأمر الذي يجعل الوقوع في مصيدة سوء الإدراك أمرا واردا.

- تبقى السياسة العالمية، بوصفها مجالا، قابلة للتوسع؛ فإذا كانت مسائل الأمن الوطني تكتسي أهمية بالغة، فإن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والثقافية تحظى هي الأخرى بأهمية لا تقل عنها، بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل، ولا سيما منذ منتصف الألفية الثانية، من زاوية توسيع مجالات الأمن. ومن ثم، فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسات عليا وأخرى دنيا، على اعتبار أن المشكلات السوسيو-اقتصادية الداخلية ينبغي أن تحظى بالقدر نفسه من الأهمية التي تحظى بها المسائل العسكرية.

لكن من الضروري التنويه إلى أن العقلانية المشددة (شهاب وآخرون، 2022، صفحة 96) –الرغبة في البقاء في السلطة- (قوجيلي، 2014، صفحة 103) من شأنها أن تؤدي إلى سوء إدراك ما يجعل السياسات البيروقراطية تسيطر على صناعة القرار، من جهة أخرى يحتاج الفرد الحر الراغب في الحصول على الثروة إلى نظام ديمقراطي وحرية التجارة، ولتنظيم صدام المصالح يستوجب وجود قانون؛ لأنه في ظل التنافس للحصول أو لزيادة الثروة تبرز الأنانية لتعظيم المكاسب وهو ما يجعل اللبيرالية على توافق ضمنيا مع الواقعية حول الطبيعة الأنانية للفرد، عموما يمكن حصر أهم نقاط الإختلاف بين اللبراليين والواقعيين في (كيغلي وبلانتون، 2017، صفحة 41):

- الإعتقاد في العقل وإمكانية التقدم؛ على إعتبار أن الفرد هو مصدر القيمة المعنوية ومن خلال التأكيد على أن البشر يجب أن يعاملوا على أنهم الغايات بدلا من كونهم وسائل.

- ينصح الواقعيون صناع القرار إلى السعي للوصول إلى أهون الشر بدلا من الخير المطلق في حين يؤكد الليبراليون على المبدأ الأخلاقي أكثر من السعي وراء القوة.

- الإهتمام بالمؤسسات بدلا من القدرات العسكرية؛ فالسياسة على المستوى العالمي تصبح نضالا من أجل التوافق وتحقيق المكاسب المشتركة أكثر من كونها صراعا على القوة والمكانة.

لكن، لا يمكن القول بأن الإفتراضات الأساسية لليبرالية تلقى إجماعا لدى الليبراليين في حد ذاتهم، كونها كغيرها من النظريات الكبرى الأخرى تجميع لعدد من الأفكار المختلفة التي قد تصل إلى حد التناقض في بعض الأحيان، وللإستدلال؛ يختلف الليبراليون الدوليون عن نظرائهم المثاليين بخصوص إقامة السلم، فالدوليون يعتمدون على آلية التناسق في المصالح بينما المثاليون يدعون إلى إقامة نظام دولي يسير من قبل التنظيم الدولي ما يضعهم في خانة المشككين في مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" في تحقيق السلم، ومن جهة أخرى يعتريهم الإرتياب حول الطبيعة السلمية لليبرالية ما دفع جون هوبسون (John A. Hobson) للقول بأن الإمبريالية هي السبب الرئيسي في النزاعات (غضبان، 2007، صفحة 334).

في السياق ذاته، تنطلق رؤية تيموثي دن (Timothy Dunne) للفكر الليبرالي من الإجابات المختلفة التي يقدمها أصحابه بشأن المعضلة الأبرز في العلاقات الدولية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال مجموعة من الأسئلة: لماذا تحدث الحروب؟ هل يعود سببها إلى الإمبريالية، أم إلى ميزان القوى، أم يتعلق الأمر بطبيعة الأنظمة غير الديمقراطية؟ وعلاوة على ذلك، يختلف الليبراليون أيضا حول ما إذا كان السلام هو غاية السياسة العالمية أم النظام العالمي، وحول الكيفية التي ينبغي بها تحقيق ذلك: عبر الأمن الجماعي، أم التجارة الدولية، أم عبر الحكومة العالمية (بيلس وسميث، 2004، صفحة 315). ويوضح الجدول الموالي صور الليبرالية وافتراضاتها الأساسية في العلاقات الدولية:

جدول رقم (04) يبين صور اللبرالية وإفتراضاتها الأساسية في العلاقات الدولية

صور اللبرالية	أهم الرواد	أسباب النزاع	محددات السلم
الصورة الأولى (الطبيعة الإنسانية)	ريتشارد كوبدن (منتصف القرن 19)	التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الاستقرار الدولي في النظام الطبيعي	الحرية الفردية، حرية التجارة، الرخاء الاقتصادي، الإعتماد المتبادل
الصورة الثانية: (الدولة)	وودرو ويلسن (بداية القرن 20)	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى	الإستقلال الذاتي الوطني، الحكومات المفتوحة المستجيبة للرأي العام، الأمن الجماعي
الصورة الثالثة: (بنية النظام)	جون هوبسن (بداية القرن 20)	نظام توازن القوى	الحكومة العالمية مع قوى للوساطة وفرض القرارات

المصدر: (مصباح، 2009، صفحة 91)

4.1- الإتجاهات اللبرالية التنظيرية في العلاقات الدولية:

سبق الذكر بأن اللبرالية كغيرها من النظريات الكبرى الأخرى تجميع لعدد من الأفكار المختلفة، وعلى هذا الأساس تتلخص الإتجاهات التنظيرية اللبرالية في العلاقات الدولية من خلال الآتي:

- اللبرالية المثالية: يطلق عليها أحيانا الطوباوية أو المذهب العقلاني أو المذهب اللبرالي كذلك، وهي مقاربة للعلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية وكذا المعايير القانونية بالإضافة إلى إنسجام المصالح كمحددات لرسم السياسة الخارجية وتوجيهها بدلا من إعتبارات المصلحة القومية والقوة (غراهام وجيفري، 2004، صفحة 320)، وقد ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين بحيث حاول دعاتها وبناء على تصوراتهم أن يقيموا نظاما دوليا مثاليا يتلائم مع القيم والمثل التي يتبنوها (العقابي، 2010، صفحة 21)، وأشهر من نادى بها نجد: جون هوبسون (Johen Hobson)الذي راى أن فوائد التبادل التجاري الحر لا يعتبر وسيلة لتمنع

إستعمال القوة سيما وأنه لايمكن لجميع الدول الإستفادة منه إلا في حال وجود هيئة للمراقبة والتنسيق-حكومة أو دولة- مع العمل على القضاء على الحواجز التي تعيق التبادل الحر والحد من دور الصدفة.

أما ألفريد زيمرن (Alfred Zimmern) فقد اعتقد أن مجرد ازدياد عدد الدول الديمقراطية لا يكفي للمساهمة في اتساع رقعة السلام الديمقراطي، بل يشترط إلى جانب ذلك وجود رأي عام ونخب مستنيرة، بفضل ما تحصلت عليه من تعليم. من جهته، وضع وودرو ويلسون (W. Wilson) أربعة عشر بندًا لتحقيق السلام، تدور موضوعاتها الأساسية حول: المساواة في السيادة بين الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحرير التجارة، وحرية الملاحة البحرية، ووضع حد لسباق التسلح، ودمقرطة الأنظمة الأوتوقراطية والعسكرية، وإقامة نظام للأمن الجماعي من خلال إنشاء مؤسسة دولية تتولى تنظيم الفوضى الدولية، وتمتلك من القوة العسكرية ما يكفل ردع العدوان (أنور، 2007، الصفحات 144-145).

- اللبرالية المؤسساتية: ظهرت في نهاية الأربعينيات مع تخليها عن المعيارية والتوجيهية سيما بعد فشل عصبة الأمم، وقد نادت بضرورة بناء مؤسسات دولية تقوم بمجموعة من الوظائف تعد تقليديا من مهام الدولة (مصباح، 2009، صفحة 90)، من أشهر دعاتها نجد دفيد متراني (David Metrany) وإرنست هاس (Earnest Haas)اللذين بنيا إفتراضهما على ثلاثية (التطور-الحاجة-المصلحة) (فهمي، 2010، صفحة 148)؛ بحيث تطور العلاقات الدولية وتنويع التكنولوجيات، المنتجات والإتصالات من شأنه أن يؤدي إلى تبادل تقني متزايد عابر للحدود، ما يجعل التعاون التقني هو الضامن للمصالح المشتركة في ظل عجز الدول عن قيامها لوحدها بمهامها التقنية التي تحتاجها، وهذا التعاون الوظيفي تقوم به منظمات دولية يكون حول وظائف تقنية وقطاعية يتم إختيارها وتنظيمها بشكل منفصل حسب الحاجة الظرفية (مصباح.، 2006، الصفحات 61–62).

وعليه؛ تنشأ روابط بين مختلف الوظائف تساعد على تطوير التعاون وتعميقه عن طريق الإنتشار(ramification)، والذي يعني –من وجهة نظر ميتراني- أن تطور

التعاون في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى (دروتي وبالستغراف، 1985، صفحة 270)، وكلما إزداد التعاون تحقق السلام تماشيا وتراجع أهمية الدولة القومية (Pavneet Singh، 2018، page 113).

في نفس السياق، يتفق نورمان آنجل (Norman Angell) مع دفيد ميتراني (David Mitrany)حول فكرة أن المجتمع الدولي الآمن هو الذي ينمو عبر القيام بالأشياء الجيدة والمفيدة في إطار جماعي بالتركيز على التنسيق من أجل توفير الحاجات الضرورية الأساسية للشعوب بدل التوقيع على المعاهدات الأمنية أو رهن مستقبل الشعوب بالنزاعات (مصباح.، 2006، الصفحات 61–60).

وهو ما ذهب إليه هيدلي بول (Hedlly Bull) حين إعتبر أن وجود مجتمع دولي مرهون بتشكل مجموعة من الدول تتمتع بوعي وإدراك لبعض من المصالح والقيم المشتركة تلزمها بمجموعة معينة من القواعد في تعاملاتها مع بعضها البعض، كأن تفي بالاتفاقات التي تبرمها، أو أن تخضع لقيود معينة عند ممارسة القوة ضد بعضها البعض، وفي الوقت نفسه تتعاون في تشغيل مؤسسات مثل أشكال وإجراءات القانون الدولي، أجهزة الدبلوماسية والتنظيم الدولي العام، وأعراف وتقاليد الحرب.(Hedley Bull et al، 2012، page 13).

- اللبرالية التعددية (العابرة للدول): طرحت التعددية تحديا مهما بالنسبة لمنظري اللبرالية في العلاقات الدولية سيما مع ظهور أطراف جديدة إلى جانب الدولة، فقد اعتبر جون بيرتون (John Burton) أن الدولة ليست الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، بل الأفراد الذين تشكّل تعاملاتهم وتفاعلاتهم شبكة من الاتصالات - شبكة العنكبوت - تمتد لتغطي كامل مساحة الكرة الأرضية (الصواني، 2013، صفحة 59)، كما قام في عام 1972 بتلخيص الفرق بين الواقعية واللبرالية من خلال نموذجه كرات البلياردو(Billiard balls)، فبينما تتصور الواقعية كساحة لفاعلين دوليين مستقلين نسبيا-بوحدات مكتفية بذاتها في فضاء مغلق مثل الكرات على طاولة البلياردو- فإن الليبرالية هي فسيفساء معقدة من فاعلين متعددين

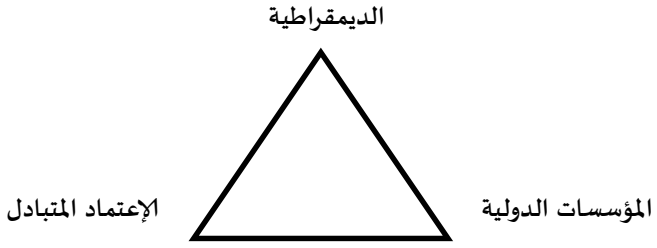
تؤدي إلى تفاعلات وإندماجات وتعاونات عميقة(Pavneet Singh، 2018، page 112).

وقد نوه كل من جوزيف ناي (Joseph Nye) وروبرت كيوهان (Robert Keohane) في كتابهما القوة والإعتماد المتبادل (Power and Interdependence) على أن الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية (الصواني، 2013، صفحة 65)، بل ينظر كذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات، البنوك والمنظمات الإجتماعية والسياسية بإعتبار أن تأثيرها المتزايد من شأنه أن يهدد قدرات الدول (Reinhard Meyers، n.a.، page 23).

- اللبرالية الجديدة: تعبر عن الحماسة التي استقبل بها الليبراليون نهاية الحرب الباردة، ولا سيما النجاح الذي حققه المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وتركز هذه المدرسة على الدور الذي تضطلع به المؤسسات الدولية في تحقيق مخرجات جماعية على المستوى الدولي، وتنظر إلى الدول باعتبارها جهات فاعلة، وحدوية وعقلانية، مسيطرة على الشؤون العالمية. كما تفترض إمكانية تحقيق منافع مشتركة من خلال ابتكار تدابير مؤسسية أكثر فعالية، انطلاقا من إيمانها النسبي بقدرة البشر على الإسهام تدريجيا في تعزيز الحرية والسلام، وكذا الازدهار والعدالة على النطاق العالمي (تيم، 2016، الصفحات 296-297).

يدعم مايكل دويل (Michael Doyle) وبروس راست (Bruce Russet) هذا الطرح من خلال مقاربة السلام الديمقراطي القائمة على فكرة ترويج المؤسسات اللبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية مع وجوب إحلال السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة (بيلس وسميث، 2004، صفحة 340)، ما يجعلها على توافق مع منطق كانط الذي أكد على ثلاثة عناصر تفسيرية أساسية؛ التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان مع الترابط العابر للحدود الوطنية (ديسوا، 2014، صفحة 41) للتغيير في السياسة الخارجية يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم (02) مثلث كانط: ثلاثة عوامل تفسيرية للتغيير في السياسة الخارجية



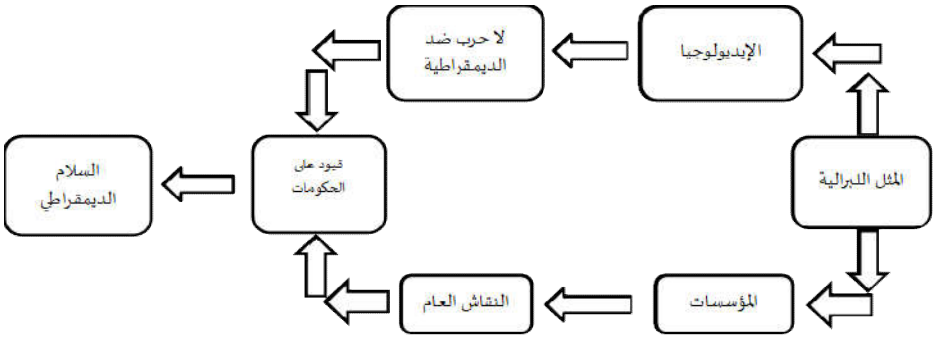
page 22)، 2012،Source: (Derek Beach

وفي ظل دعم جوزيف شومبيتر (Joseph Aloys Schumpeter) للطرح الكانطي كذلك من خلال كتابه سوسيولوجيا الإمبريالية الذي نشر عام 1955 حول أصول السلم ومبادئ الأمن (حاج، 2016، صفحة 123)، تعتبر مقاربة السلام الديمقراطي بأن الحروب بين الديمقراطيات نادرة وهي عمل غير مشروع (ناي، 1997، صفحة 69)، مع ضرورة تسوية الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد بإستعمال القوة أو بإستعمالها فعليا مقارنة بما تفعله الدول غير الديمقراطية (بيلس وسميث، 2004، صفحة 341)، وقد دعا الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون (Bill Clinton)في خطابه لعام 1994 إلى مضي السياسة الأمريكية إلى تشجيع عملية الدمقرطة عبر العالم، بحيث إعتبر سبب غياب الحروب بين الدول الديمقراطية مبررا كافيا للسياسة الأمريكية (مصباح، 2009، صفحة 117).

يجادل فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) في مقاله المعنون بنهاية التاريخ والمنشور عام 1989، بأن الدول اللبرالية أكثر إستقرار داخليا وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية، ولنشر القيم الديمقراطية وتوسعة منطقة السلام يستوجب الإعتماد على أدوات كالتدخل الإنساني، أو عن طريق المذهب المؤسساتي كوسيلة لضم الدول غير اللبرالية إلى المؤسسات، أو عن طريق المشروطية لغرض إتباع السياسات التي تمليها الدول اللبرالية مقابل الإغراءات الإقتصادية التي تقدمها كالقروض، الإستثمارات، الخوصصة وكذا الحكم لصالح حقوق الإنسان (الصواني، 2013، صفحة 68).

عموما يمكن القول بأن مقاربة السلام الديمقراطي تدعو للإستناد على معايير متفق عليها سلفا من أجل فض الصراعات وحل النزاعات بالطرق السلمية لضمان الأمن أولا، التعاون ثانيا، ومن ثم التكامل والإندماج في المرتبة الثالثة، وينظر إلى ذلك من زاوية تعميق أواصر العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول بعيدا عن الحرب (حاج، 2016، صفحة 123)، يوضح المخطط الموالي آلية تحقيق السلم من منطق مقاربة السلام الديمقراطي:

مخطط رقم (01) يوضح آلية تحقيق السلم وفق مقاربة السلام الديمقراطي



المصدر: (هوادف، 2012، صفحة 151)

يستنتج مما سبق بأن المدرسة اللبرالية من أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعا نحو تكريس قيمة التعاون الدولي سيما وأنها تعتبره الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية والنزاعات والحروب هي الإستثناء، وبالرغم من غياب بناء نظري موحد ومتماسك للنظرية الليبرالية، فإنها مثلت نسقا فكريًا متعدد التيارات، عبر عنه ستيفن والت (Stephen Walt) بمصطلح "عائلة اللبراليات" (بوستي، 2019). ويقدم الجدول الموالي نظرة مختصرة عن النظرية اللبرالية، وبالأخص المؤسساتية الجديدة، في العلاقات الدولية:

جدول رقم (05) نظرة مختصرة عن النظرية اللبرالية/المؤسساتية الجديدة في العلاقات الدولية

العنصر	المحتوى
الجهات الفاعلة الرئيسية	الدول، المجموعات غير الحكومية، المنظمات الدولية.
النظرة إلى الفرد	طيب بالفطرة؛ كائن اجتماعي؛ قادر على التعاون.
النظرة إلى الدولة	الدول أنانية؛ لها علاقات (أصدقاء وأعداء دائمون)؛ يمكن أن تكون جيدة (ديمقراطية-ليبرالية) أو سيئة (استبدادية-انعزالية).
النظرة إلى النظام الدولي	حالة من الفوضى تخففها الاعتماد المتبادل بين الجهات الفاعلة؛ ونظام دولي قائم.
المعتقدات حول التغيير	إدارة المصلحة الذاتية بواسطة الهيكل (المؤسسات) تؤدي إلى إمكانية تحقيق سلام دائم.
أبرز المنظرين	مونتسكيو، كانط، ويلسون، كوهين، دويل، إيكنبري.

Source:(Mingst & Arreguín-Toft، 2017، page 88)

هذا ويجدر التأكيد بأن المنظور اللبرالي قد شهد تطورا كبيرا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فمن خلال تطور نظرية الإعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الإقتصادية الدولية يجادل اللبراليون أنه بوسع المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة بين الدول وبالتحديد الأمنية منها (حدادي، 2017، صفحة 23).

2- المنطلقات اللبرالية التفسيرية للأمن في العلاقات الدولية

يبحث هذا المحور كيفية تفسير اللبرالية للأمن إنطلاقا من الإتجاه المثالي وفكرة الأمن الجماعي، مرورا بالحجج المؤسساتية والدور المركزي للمؤسسات الدولية والإقليمية، فمقاربة السلام الديمقراطي في ظل جدلية العلاقة بين السلام والديمقراطية.

1.2-اللبرالية المثالية وفكرة الأمن الجماعي:

يعتبر بعض الباحثين بأن المذهب المثالي قد سيطر على دراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، فالدافع وراء ظهور هذه النزعة هو الرغبة في منع حدوث الحروب سيما وأنها تخضع للمبادئ الأخلاقية قبل الإعتبارات العلمية أو التدبيرية (الصواني، 2013، صفحة 62).

غير أنه، في إطار دراسة العلاقات الدولية، تجدر الإشارة إلى أن المثالية الأولى لم تركز على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم محصورة في الفرد والرأي العام والبشرية. ويتضح ذلك من خلال استنادها إلى مبدأ القياس المحلي (Local Measurement)، الذي يساعد على تهيئة الظروف المؤدية إلى إرساء النظام داخل الدولة وعلى الصعيد الدولي على حد سواء؛ فكما هو الحال في المجتمع المحلي، لا بد من خضوع المجتمع الدولي لنظام حكم ينطوي على إجراءات ديمقراطية، بهدف معالجة النزاعات (قسوم، 2018، صفحة 93).

وبناء على ما سبق، جاءت الدعوة المباشرة إلى فكرة الأمن الجماعي (Collective Security)وإلى إيجاد عصبة الأمم في عام 1919 والتي من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء العمل في إطار موحد لمقاومة أي محاولة لخرق السلام (دودتش، 1983، صفحة 223) تماشيا والمساعي الهادفة لحل معضلة الأمن المقترنة بالفوضى الدولية غير المهيكلة (غراهام وجيفري، 2004، صفحة 321) .

يعرف إينيس كلود (Inis Claude) الأمن الجماعي بأنه: " مجموعة التدابير - أيا كان نوعها - التي تنطوي على احتمال القيام بعمل عسكري مشترك، من قبل دولتين أو أكثر، في مواجهة أي أزمة تنشأ (سعد، 2010، صفحة 333). كما يشير كذلك إلى جملة من الآليات ذات الأساس القانوني، المصممة لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، أو لقمع ذلك الاعتداء في حال وقوعه، وذلك سعيا للحفاظ على السلم بين أعضاء النظام الدولي (مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان، 2008، صفحة 81).

إذا، يفهم مما سبق بأن الأمن الجماعي مبدئيا يؤمن يقينا أكبر بالعلاقات الدولية سيما وأن غرضه صد العدوان ونبذ الحروب (حاج، 2016، صفحة 43)، وهو ما ذهب إليه جوشوا جولدشتاين (Joshua S. Goldstein) حيث عرفه على أنه:" تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، بهدف مواجهة أي فاعل آخر قد يهدد السلم أو يخل بالنظام القائم "، وبتعبير أدق: الأمن لايتجزأ (بول روبنسون، 2009، صفحة 58) وكلمة السر هي الواحد للكل والكل للواحد (سعد، 2010، صفحة 334).

وبالتالي، فإن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي تتعاضد فيما بينها وتنسق جهودها استجابة لأي خطر قد تمثله إحدى الدول في النسق الدولي، سعيا إلى ردع الدول المعتدية. الأمر الذي يجعل الأمن الجماعي، من الناحية النظرية، منوطا بأداء أربع وظائف أساسية تتمثل في: الرد على أي عدوان أو أي محاولة لفرض الهيمنة، وإشراك كل الدول الأعضاء - وليس فقط العدد الكافي منها لصد المعتدي -، وتنظيم رد عسكري جماعي، مع عدم النظر إلى الدول بشكل منفرد باعتبار أن الإجراءات المناسبة والمتخذة لا تخص دولة بعينها دون سواها (قسوم، 2018، صفحة 92). ويعرض الجدول الموالي أبرز جوانب الاتفاق والاختلاف بين أسس نظامي الأمن الجماعي وتوازن القوى:

جدول رقم 6 أبرز جوانب الإتفاق والإختلاف بين أسس نظامي الأمن الجماعي وتوازن القوى

جوانب الإتفاق	جوانب الإختلاف
- أولا؛ ينصب محور التركيز والاهتمام في كلا النظامين على كيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية، والبحث في إمكانية حلها من خلال التوصل إلى أسلوب مناسب يساعد على ترويضها والتحكم فيها، ومن ثم توجيهها لخدمة فرص السلام والاستقرار في المجتمع الدولي. - ثانيا؛ يتبنى كلا النظامين في جوهرهما فكرة	- أولا؛ يقوم نظام الأمن الجماعي على وجود تحالف عام أو عالمي للقوى، في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان، أو ما يطلق عليه بـ Universal Alliance، في حين يقوم نظام توازن القوى على التحالفات التنافسية Competitive Alliance. - ثانيا؛ تكون التحالفات القائمة في إطار نظام توازن القوى موجهة ضد الدول أو الجماعات

الردع، القائمة على الحيلولة دون إقدام أي دولة على استخدام تفوقها في القوة للإخلال بالأوضاع القائمة، الأمر الذي يجعل من مواجهة العدوان بقوة أكبر منه ضرورة حتمية لتحقيق الاستقرار. - ثالثا: يتبنى كلا النظامين وجهة النظر القائلة بأن أنجع السبل لدعم السلم الدولي تكمن في امتلاك مستوى عالٍ من الاستعداد للحرب، والتصميم على خوضها إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك؛ وهذا الترابط - أو بالأحرى التكامل - بين الرغبة في السلام والقدرة الفعلية على خوض الحرب هو ما يحقق الردع في كلا النظامين. - رابعا: يقوم النظامان على افتراض مفاده أن مواجهة العدوان وإحباطه لا يتحققان إلا من خلال الجهود المشتركة للدول الأعضاء في المجتمع الدولي، حتى وإن كانت هناك دول لا يمسها العدوان مباشرة ولا يؤثر في أمنها ومصالحها القومية بشكل مباشر. - خامسا: يذهب النظامان إلى أن الدول المشاركة في هذه التدابير الجماعية لمجابهة العدوان تتمتع باستقلالية كاملة في تكييف مواقفها، وربطها بهدف السلام وحده دون سواه من الأهداف.	الخارجية، وذلك في المواقف التي يبرز فيها ميل نحو الإخلال بتوزيعات القوى القائمة، وهو ما يُطلق عليه Externally Oriented Groupings. أما نظام الأمن الجماعي فيمثل تحالفا عالميا وشاملا، غير موجه ضد الخارج، وإنما ضد التصرفات العدوانية الصادرة عن أي دولة منضوية داخله، ويطلق على هذا النوع من التحالف Internally Oriented Alliance. - ثالثا: يقوم نظام توازن القوى على اعتبار الصراع قاعدة في العلاقات الدولية، بينما يعد التعاون بين الدول استثناء، ومن هنا فإن الأسلوب الذي يتحقق به التوازن والاستقرار يرتبط أساسا بطبيعة هذا التفسير للواقع الدولي. أما نظام الأمن الجماعي فيرى، على النقيض من ذلك، أن التعاون الدولي هو الأصل، في حين يعد الصراع الاستثناء. - رابعا: يقوم صلب نظام الأمن الجماعي على افتراض وجود تجانس تام وكامل بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلم والاستقرار الدوليين، بحيث لا يمكن أن ينشأ تعارض بين هذين الاعتبارين. وفي إطار هذا التصور، يتعين أن تكون استجابة الدول جماعية إزاء أي دولة معتدية، أيا كانت، وبصرف النظر عن اعتبارات المصلحة القومية.

المصدر: (مقلد، 1991، الصفحات 296–302)

وبالرغم من ذلك، يذهب كثير من أساتذة العلاقات الدولية، على غرار كوينسي رايت (Quincy Wright)، إلى أن نظام الأمن الجماعي ليس في جوهره سوى صيغة معدلة لنظام توازن القوى، بحيث لا يعدو كونه امتدادا له لا غير. وقد عبر نيكولاس

سبيكمان (Nicholas J. Spykman) عن هذه الحقيقة مبينا أن عصبة الأمم - وهي أول تطبيق عملي لفكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية - وإن اعتبرت التزاما قانونيا ملقى على عاتق الدول، إلا أنها لم تحدث أي تغيير جوهري في تنظيم القوة داخل المجتمع الدولي؛ ذلك أن نظاما تحتفظ فيه الدول بسيطرتها الكاملة على قواتها المسلحة لا يمكن أن يكون إلا شكلا آخر من أشكال توازن القوى، حتى وإن أطلقت عليه تسمية "نظام الأمن الجماعي" (مقلد، 1991، صفحة 299).

2.2- اللبرالية المؤسساتية والأمن:

اللبرالية المؤسساتية أو الجديدة Néo-Liberalism كما يطلق عليها البعض هو إتجاه تم تطويره في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين - كما سبقت الإشارة - من طرف كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية (بوستي، 2019)، على حساب مركزية الدولة في العلاقات الدولية (غيلبين، 2004، صفحة 11).

ومن المهم توضيح ما يعنيه هذا المصطلح بالنسبة للبراليين، فالمؤسسة قد تشير إلى نمط عام أو تصنيف للنشاط، أو إلى ترتيب بشري منشأ معين، سواء كان منظما رسميا أو غير رسمي(Siddharth Mallavarapu،2009 ، page 36) ، ومع هذا يحذو الإتفاق بأنها من بين المتغيرات الأساسية في التفسير اللبرالي الدولي.

تؤكد الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي، بما يضمن التعاون والاستقرار، لا سيما وأن بمقدورها توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر مصداقية، فضلا عن إسهامها في إرساء نقاط تركيز تسهل عمليات التنسيق وإجراءات المعاملة بالمثل (بيلس وسميث، 2004، صفحة 427).

وتقوم الليبرالية المؤسساتية على افتراض مؤداه أن انتشار المنظمات الدولية والإقليمية وتزايد عددها، إلى جانب تنامي وتعقد شبكة الاعتماد المتبادل، من

شأنهما أن يفضيا إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات المكوّنة للنظام الدولي (عديلة، 2014، صفحة 156).

وبناء عليه، تركز الليبرالية المؤسساتية على الآلية التي تمكن المؤسسات الدولية من التأثير بما يضمن تحقيق الأمن، ويتجلى ذلك من خلال العمل على نشر قيم معينة، أو خلق نمط سلوكي محكوم بقواعد محددة. ولتحقيق ذلك، لا بد من توافر شرطين أساسيين في النظام الدولي: أولهما وجود مصالح متبادلة بين الفاعلين من الدول وغيرها، يرجى تحقيقها من خلال التعاون؛ وثانيهما التأثير القوي في سلوك الدول الناجم عن تفاوت درجة المأسسة (أنور، 2007، صفحة 413).

إن التعاون الدولي ينشأ حين تعدل الدول سلوكها بما يتلاءم مع التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث تنظر الأطراف الشريكة إلى السياسات المتبعة من إحدى الحكومات على أنها مساعدة على تحقيق الغايات المشتركة. وفي حين تتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية البنيوية حول صعوبة تحقيق التعاون الدولي في ظل حالة الفوضى التي تغذي الخوف وعدم اليقين (تيم، 2016، صفحة 295)، فإنها تذهب إلى أن المؤسسات تتيح للدول تجاوز طائفة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي (تيم، 2016، صفحة 293).

ومن هذا المنطلق، يفترض في الدول أن تتخذ قراراتها استنادا إلى مجموعة من الأولويات التي تخدم مصلحتها الذاتية، بما يتيح لها الحصول على منافع جماعية. كما ترى الليبرالية المؤسساتية أنه يمكن تحقيق فوائد إضافية عبر ابتكار تدابير مؤسساتية أكثر فعالية، ارتكازا على إيمانها النسبي بقدرة البشر على الإسهام تدريجيا في تحقيق مخرجات جماعية أفضل، كفيلة بتعزيز الحرية والأمن والسلام على النطاق العالمي (مقلد، 1991، الصفحات 296-297).

وفي هذا السياق، تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن انطلاقا من منظور أوسع، يتجاوز القراءة الجغرافية والعسكرية الضيقة التي ركز عليها التيار الواقعي، ليشمل الأبعاد المؤسساتية والاقتصادية والديمقراطية، باعتبارها أبعادا

أكثر تأثيرا من البعد العسكري في إرساء السلام، لا سيما وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن، وتجعل من التعاون بين الدول سبيلا لا مفر منه.

ويعود التركيز على بناء المؤسسات وإرساء الأنظمة والسعي إلى تحقيق المكاسب المطلقة بدلا من النسبية، إلى الاعتقاد بقدرة المؤسسات الدولية على التأثير في سلوك الدول وتجاوز أثر الفوضى، غير أن ذلك لا يعني أن بمقدور المأسسة الدولية منع نشوب الحروب (بيلس وسميث، 2004، صفحة 427)، وإن كان بإمكانها التخفيف من مخاوف الغش الناشئة أحيانا عن تفاوت المكاسب، والحد من النزعة الأنانية للدول، مقابل تحقيق فوائد أكبر من التعاون المستمر (قسوم، 2018، صفحة 95).

ويعزز أميتاف آشاريا (Amitav Acharya) هذا الطرح من خلال مفهومه للأمن التعاوني(Cooperative Security) ، الذي يقوم في نظره على العناصر الأساسية التالية (قسوم، 2018، صفحة 97):

- قبول مبدأ الشمولية فيما يتعلق بالمشاركة، وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية.
- تبني الحوار بين مختلف الأطراف كآلية لتسوية النزاعات.
- الاعتماد على المقاربة التعاونية بين الدول، لا سيما وأن معظم القضايا الأمنية لم تعد تستلزم تحركا فرديا.

وفي ظل الاعتقاد السائد لدى نخبة من الكتّاب الأكاديميين، على غرار تيموثي دن(Timothy Dunne) ، بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول من شأنه أن يفتح آفاقا غير مسبوقة، طور كل من روبرت كيوهان (Robert Keohane) وجوزيف ناي (Joseph Nye) نظرية الاعتماد المتبادل، فيما اصطلحا عليه بالاعتماد المتبادل المركب (Complex Interdependence Theory).ووفق تصورهما، يتحقق الأمن نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، وهو ما يفضي في نهاية المطاف إلى بناء الجماعة الأمنية الدولية(Pavneet Singh،2018 ،

(page 110، بمعنى أدق، يغدو تهديد أي دولة ضمن المنظومة التكاملية تهديدا لمصالح جميع دول هذه المنظومةMingst & Arreguín-Toft)، 2017، page 87) .

وعموما، يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على تحقيق السلام، وأنه كلما ازداد العالم انفتاحا رأسماليا، ازداد ميلا نحو السلم، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد الأجندة الأمنية، ومن ثم ينظر إلى تداعيات الاعتماد المتبادل - كالشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين من غير الدول - باعتبارها عاملا مفيدا للاندماج القاري والعالمي (بوستي، 2019).

3.2-السلام الديمقراطي والأمن:

تعود جذور فكرة السلام الديمقراطي إلى الباحث دين بابست (Dean Babst) من خلال مقاله الذي نشره في مجلة البحث الصناعي عام 1972 (قوجيلي، 2014، صفحة 103)، تلتها الأبحاث التي قام بها كل من سمول مالفين (Melvin Small) وكذا دفيدسينغر (David Singer)في مقالهما الذي نشر عام 1976 في صحيفة القدس للعلاقاتالدولية، واللذان عمدا من خلاله على توسيع فكرة إيمانيوال كانط (Emmanuel Kant)للسلام في ظل إعتقاده السائد بأن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم الشخصية (نهرين جواد شرقي، 2023، صفحة 311).

تقوم مقاربة السلام الديمقراطي على فرضيتين تجمعان بين الأساسية والثانوية؛ فأما الأساسية فمفادها أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب ضد بعضها البعض، وأن الديمقراطيات أكثر ميلا للسلام ومصدر أساسي للأمن (سعد، 2023، صفحة 131)، في حين تعتبر الثانوية بأن جميع قادة الدول -الديمقراطية وغيرها- يعطون الأولوية للتمسك بمواقعهم في القيادة (قوجيلي، 2014، صفحة 104).

وبالرجوع إلى الفرضية السابقة –الثانوية- التي إستحدثها علماء على غرار: بروس بيونو دي ميسكيتا (Bruce Bueno de Mesquita) وراندولف سايفرسون (Randolph Siverson)بالإضافة إلى جايمس مورو (James Morrow) نجدها تؤكد

ضمنيا على أن القادة السياسيين يميلون إلى إختيار السياسات الخارجية التي تعزز بقاءهم في السلطة بما يستوجب عليهم الحرص على تعزيز الفرص التي تتيح لهم ذلك (قوجيلي، 2014، الصفحات 104–105).

غير أنه، في ظل الجدلية القائمة بشأن العلاقة بين الديمقراطية والسلام، يستخدم كثير من منظري السلام الديمقراطي مفهوم الديمقراطية بوصفه متغيرا مستقلا لتفسير المتغير التابع، أي السلام. ويعد روبرت أوين (Robert Owen) من المؤيدين لهذا الطرح، إذ ذهب إلى أن السلام هو ما يعزز الديمقراطية، لا العكس. الأمر الذي دفع دونالد جيمس بوشالا (Donald J. Puchala) إلى التأكيد على أن ما تسعى النظرية الليبرالية إلى تفسيره في حقيقة الأمر هو السلام لا الديمقراطية، وأن اتجاه التأثير لا يسير دائما من الديمقراطية نحو السلام، بل قد يكون العكس هو الصحيح (قوجيلي، 2014، صفحة 105).

وعموما تمحور الجدل الأكاديمي حول جدوى أطروحة السلام الديمقراطي حول ثلاثة أسئلة جوهرية: هل توجد علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟ وما الذي يفسر هذه العلاقة في حال وجودها؟ وكيف تؤثر هذه العلاقة في النظام الدولي؟ وفي حال التسليم بوجود علاقة سببية بين المتغيرين، يمكن تفسيرها من خلال العوامل التالية (قسوم، 2018، صفحة 99):

- عدم قبول خوض الحرب مع الدول غير الديمقراطية، شأنها في ذلك شأن خوضها مع الدول الديمقراطية، ذلك أن صناع القرار مقيدون بمعارضة شعوبهم المحتملة.

- يؤدي تنوع المؤسسات والعلاقات داخل الدول الديمقراطية إلى خلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة، بما يحول دون نشوب الحروب فيما بينها.

- يجعل رسوخ ثقافة التفاوض والحوار في الأنظمة الديمقراطية، إلى جانب تقارب القيم والسلوكيات المحترمة للقانون، صناع القرار أكثر ميلا إلى تفضيل التفاوض على خيار الحرب.

وبالتالي؛ يتضح مبدئيا بأن الديمقراطية تمارس تأثيرها الأولي على قضايا النزاع، فقد أشار كل من زيف ماوز (Zeev Maoz) وبروس روسيت (Bruce Russet) إلى أن النزاعات بين الديمقراطيات أقل إحتمالا بالمقارنة مع النزاعات بين الدول الغنية وسريعة التطور وغير المتجاورة والمتحالفة (قوجيلي، 2014، الصفحات 105–106).

من جهته يعتبر مايكل موسو (Michael Mousseau) الوساطة العامل الرئيس لحل النزاعات الخطيرة التي تنشأ بين الدول الديمقراطية وهو نفس الإستنتاج الذي توصل إليه ويليام ديكسون (William J. Dixon) حول قبول الوساطة (قوجيلي، 2014، صفحة 106) في سياق ميول الديمقراطيات إلى إظهار التعاون فيما بينها.

وللإستشهاد قدم كل من سولومون بولاشك (Solomon Polachek) وهاري بليس (Harry Bliss) وبروس روسيت (Bruce Russet) دلائل تجريبية تفيد بأن الدول الديمقراطية تتاجر مع بعضها البعض أكثر من الدول الأوتوقراطية، كما قام الباحثان جو آيرمان (Joe Eyerman) وروبيرت هارت (Robert Hart) بتقديم أدلة كذلك تشير إلى أن قدرة الأنظمة الديمقراطية على إيصال النوايا والإلتزام يعتبر أحد أبرز الأسباب التي تتيح للديمقراطية التأثير على التعاون (قوجيلي، 2014، صفحة 107).

يفهم من هذا بأن هناك أسبابا تدفع الدول وبالأخص الديمقراطية منها لتجنب الحرب فيما بينها، فالديمقراطيات تعمل داخليا ضمن مبدأ وجوب حل الصراعات بطريقة سلمية باللجوء إلى المفاوضات والتنازلات دون التهديد، وإن كان ما سبق متعلق بالمعايير فإن للمؤسسات دورا من شأنه أن يضمن المساءلة والمحاسبة عن تكاليف الحرب ومكاسبها بالنسبة للقادة الديمقراطيين الذين يلجؤون لخيار الحرب (تيم، 2016، صفحة 266).

غير أنه، وبالرغم من الحجج المؤسساتية إلا أن العديد من المفكرين يتعاملون مع أطروحة السلام الديمقراطي بنوع من الريبة والتوجس، فقد أشار كل من دافيد سبير (David Spiro) و جوان قوا (Joanne Gowa) إلى أن عزوف الديمقراطيات عن

التورط في الحرب ضد بعضها مرده الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول وتحديدا في فترة الحربين العالميتين، أما فيما يتعلق بحالات النزاع بين الديمقراطيات بعد الفترة المذكورة آنفا فمرده وجود مصلحة مشتركة -إحتواء المد الشيوعي- أكثر من تقاسم المبادئ والقيم الديمقراطية (بوستي، 2019).

وفي ظل عدم إلتزام الدول بإعتباره من أبرز الإنتقادات الموجهة للليبراليين، من الضروري التنويه والتأكيد على أن الدول المهيمنة والمنظمات الدولية من شأنها أن تمارس سيادتها وتبرر مكانتها الدولية في المقام الأول من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لتعزيز أو فرض أو إنفاذ بعض المعايير والممارسات، أو لتشكيل الحالة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للدولة المستهدفة إن صح التعبير(Lemay-Hebert & Visoka، 2022، pp. 8–9).

وهو نفس المنطق الذي يقوم عليه التطبيع بإعتباره في السياسة العالمية عبارة عن ممارسات خطابية يتم من خلالها تحديد؛ الطبيعي، غير الطبيعي والإستثنائي (Lemay-Hebert & Visoka،2022، page 8)، ومن ثم برزت مسارات وممارسات التطبيع كمنطق شامل لتحسين وشرعنة التدخلات الدولية سيما وأنه ينظر إليه كتقنية تأديبية لحكام الدول والمجتمعات الأخرى ذات القيم وبالأخص المعادية للقيم الديمقراطية (Visoka & Lemay-Hébert،2023، pp. 499–500).

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى تأييد الطرح السائد في الوسط الأكاديمي على أن المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية من أكثر المدارس نزوعا لقيمة التعاون الدولي، فهي تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في حين تعتبر النزاعات والحروب هي الإستثناء وهو نفس المنطق الذي يقوم عليه التطبيع بإعتباره العودة بالعلاقات بين دولتين أو أكثر إلى حالتها الطبيعية، وتندرج تحت هذه الفكرة مجموعة من الإستنتاجات هي:

- بحثت الليبرالية موضوع الأمن من منطق توسعي مضيفة إلى الجانب العسكري البحث للأمن جوانب أخرى؛ إقتصادية، إجتماعية، بيئية، مرتكزة على نظرتها

التفاؤلية التعاونية القائمة على أساس تقاسم القيم والمبادئ لتحقيق الإستقرار والأمن بالدرجة الأولى.

- وإن كان عدم توافق الإتجاهين اللبرالي-الواقعي حول طريقة بحثهما موضوع الأمن في ظل تمسك الطرح الواقعي بالمتغيرات المادية - العسكرية- لتحقيق الأمن في إطار سياسات الأمن القومي، إلا أنهما ضمنيا يقران بنفس المسلمات؛ أنانية الفرد/ الدولة، والأمن ليس معطى مسبق بل نتيجة لسياسات القوة عسكرية كانت أم إقتصادية في شكلها التعاوني أو الصراعي، فتقاسم القيم والمبادئ لايحقق الأمن لأنه لايعني وجود مصالح مشتركة.
- وبالنظر إلى سياسات نشر القيم فمن شأنها أن تتصادم مع النزعة القومية لاسيما في مجالات السيادة والهوية الوطنية، ومن جهة أخرى وبالرجوع إلى دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن فما هي إلا إمتداد لسياسات القوى الكبرى وبالأخص من يمتلكون حق الفيطو.
- ولعل العلاقات الدولية عبارة عن مثلث إستراتيجي تحدد السياسة الصديق من العدو، في حين يكفل الاقتصاد منطق الربح والخسارة، والقانون الدولي يجسدهما والمصلحة تتوسطهما بإعتبارها نقطة توجيه، وبالتالي؛ سواء تعلق الأمر بالتعاون أو الصراع فنحن بصدد الحديث عن طرفي مقص صحيح أنهما متباعدين نظريا لكن عمليا يقطعان إذا ما أطبقا على بعضهما البعض.

التوصيات:

- توصي الدراسة بضرورة الإبتعاد عن السطحية في التعاطي مع نظريات العلاقات الدولية ومحاولة التمعن لتحقيق الفهم السليم سيما وأن نظرية العلاقات الدولية ليست بالنظريات البريئة أو المحايدة، بل هي دائما مصممة لخدمة جهة معينة ولتحقيق غاية سياسية أو إجتماعية محددة عند حد تعبير المفكر الكندي روبرت كوكس.(Robert W. Cox)

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1- الكتب:

- امنغست، كارين و إيريغوين، إيفان. (2013). مبادئ العلاقات الدولية (حسام الدين خضور، ترجمة; الطبعة الاولى). دار الفرقد للنشر والتوزيع، سوريا.
- أنور، محمد فرج. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة). مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السلمانية.
- أودار، كاترين. (2020). ما الليبرالية ؟: الأخلاق، السياسة، المجتمع (الصاروط سناء، ترجمة). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- براون، كريس. (2004). فهم العلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث، ترجمة). مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- بن نهار، نايف. (2016). مقدمة في علم العلاقات الدولية (الطبعة الأولى). مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر.
- بول روبنسون. (2009). قاموس الأمن الدولي (الطبعة الأولى). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- بيلس، جون، وسميث، ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية (مركز الخليج للأبحاث، ترجمة; الطبعة الأولى). مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة..
- تيم، دان. (مع كوركي ميليا وسميث ستيف). (2016). نظريات العلاقات الدولية التنوع والتخصص (ديما الخضرا، ترجمة; الطبعة الأولى). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- جوانيتا، إلياس، وستش، بيتر. (2016). أساسيات العلاقات الدولية (محي الدين حميدي، ترجمة; الطبعة الاولى). دار الفرقد للنشر والتوزيع، سوريا.
- حاج، ميلود عامر. (2016). الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية. دا جامعة نايف للنشر، المملكة العربية السعودية.
- حدادي، جلال. (2017). معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. النشر الجامعي الجديد، الجزائر.

- دروتي، جيمس، و بالستغراف، رروبرت. (1985). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (وليد عبد الحي، ترجمة; الطبعة الأولى). كاظمة للنشر الترجمة والتوزيع، الكويت.
- دودتش، كارل. (1983). تحليل العلاقات الدولية (شعبان محمد محمود شعبان، ترجمة). مكتبة الإسكندرية، مصر.
- ديسوا، جيرار. (2014). دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيو-سياسية: الجزء الأول (قاسم المقداد، ترجمة). دار نينوى للدراسات النشر والتوزيع، سوريا.
- زاقود، عبد السلام جمعة. (ب.س). العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد. دار زهوان للنشر والتوزيع، الأردن.
- سبيلا، محمد، و الهرموزي، نوح. (2017). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة (الطبعة الأولى). المتوسط، إيطاليا.
- سعد، حقي توفيق. (2010). مبادئ العلاقات الدولية (الطبعة الخامسة). المكتبة القانونية، العراق.
- سعد، حقي توفيق. (2023). العلاقات الدولية.
- شهاب، أحمد عبد الحكيم وآخرون. (2022). دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني (الطبعة الأولى). مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، لبنان.
- الصواني، يوسف محمد. (2013). نظريات في العلاقات الدولية (الطبعة الأولى). منتدى المعارف، بيروت.
- طالب، هاني رمضان. (2020). مفهوم "الحكومة العالمية" في النظرية الليبرالية للعلاقات الدولية (الطبعة الأولى). المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا.
- عبد الوهاب، محمد خالد. (2015). العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الطبعة الاولى). الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
- العقابي، علي عودة. (2010). العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد.
- غراهام، إيفانز، و جيفري، نوينهام. (2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (الطبعة الأولى). مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- غريفيتس، مارتن. (2008). خمسون مفكرا في العلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث، ترجمة). مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.

- غريفيتس، مارتن، و تيري، أوكلاهان. (2008). المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- غضبان، مبارك. (2007). المدخل للعلاقات الدولية. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- غيلبين، روبرت. (2004). الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية (مركز الخليج للأبحاث، ترجمة; الطبعة الاولى). مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- فهمي، عبد القادر محمد. (2010). النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. دار الشروق، عمان.
- قسوم، سليم. (2018). الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية (الطبعة الأولى). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- قوجيلي، سيد أحمد. (2014). الدراسات الأمنية النقدية:مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن (الطبعة الأولى). المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
- كيغلي، شارلز، و بلانتون، شانون. (2017). السياسة العالمية: التوجهات والتحولات: الجزء الأول (منير بدوي و غالب الخالدي، ترجمة). دار جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- مصباح، عامر. (2006). النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مصباح، عامر. (2009). نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. دار الكتاب الحديث، مصر.
- مقلد، إسماعيل صبري. (1991). العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. المكتبة الأكاديمية، مصر.
- مل، جون ستيوارت. (1996). أسس اللبرالية السياسية (إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس، ترجمة). مكتبة مدبولي، مصر.
- ناي، جوزيف. س. ا. (1997). المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ (أحمد أمين الجمل، ترجمة; الطبعة الأولى). الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر.

2- المقالات:

- بوستي، توفيق. (2019). مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية. المعهد المصري للدراسات، https://eipss-eg.org/
- نهرين، جواد شرقي. (2023). السلام الديمقراطي والسلام اللبرالي: جدلية المفاهيم والمقاصد. المجلة السياسية والدولية، 55. https://political-encyclopedia.org/library/2653
- هوادف، عبد الله. (2012). هل تحقق الديمقراطية السلام؟ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي. دراسات استراتيجية، 8(17)، 143–158 https://asjp.cerist.dz/en/article/114605

3- الأطروحات:

- عديلة، محمد الطاهر. (2014). تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس [رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية]. جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- LIVERS:

- Bevir، M. (2010). *Encyclopedia of political theory*. Thousand Oaks (Calif.): Sage.
- Cynthia Weber. (2020). *International Relations Theory: A Critical Introduction* (5th Ed). Taylor & Francis Group.
- Derek Beach. (2012). *Analyzing foreign policy*. Basingstoke، Hampshire [U.K.]: Palgave Macmillan.
- Hedley Bull، Stanley Hoffmann، & Andrew Hurrell. (2012). *The anarchical society: A study of order in world politics* (Fourth edition). New York، NY: Macmillan International.
- Lemay-Hebert، N.، & Visoka، G. (2022). *Normalization in World Politics*. Ann Arbor، MI: University of Michigan Press. https://doi.org/10.3998/mpub.10171116
- Mingst، K. A.، & Arreguín-Toft، I. M. (2017). Essentials of international relations (7. edition). New York London: W.W. Norton & Company.
- Pavneet Singh. (2018). *INTERNATIONAL RELATIONS (for Civil Services Main examinations)*. India: McGraw Hill education
- Reinhard Meyers. (S.A). Contemporary Developments in International Relations Theory.
- Siddharth Mallavarapu. (2009). *International Relations Theory and Non-Traditional Approaches to Security* .

2- ARTICLES:

- Visoka، G.، & Lemay-Hébert، N. (2023). Normalization Interventions in World Politics.*Journal of Intervention and Statebuilding*، 17(5)، 497–516. https://doi.org/10.1080/17502977.2023.2235168